طبيعة الدولة المعاصرة

الأصل في الدولة هي أنها ذات طبيعة قانونية، وللتعرف على ذلك بشكل مفصل سنتناول طبيعة الدولة القانونية ومن ثم شخصية الدولة المعنوية والقانونية، وبعدها نعرج على سيادة الدولة، وأخيرا سنتناول مقومات الدولة القانونية.

أولاً: الأساس القانوني للدولة

فيما يخص هذا الموضوع هناك عدة نظريات تبين الاساس القانوني للدولة ومن أبرز تلك النظريات هي (نظرية القانون الطبيعي–نظرية العقد الاجتماعي–نظرية العقد السياسي–نظرية المؤسسة)، لذا سنناقشها تباعاً.

١–**نظرية القانون الطبيعي:** أول من تطرق إلى هذه النظرية هو الفيلسوف اليوناني(ارسطو) والاساس الذي تستند عليه هذه النظرية هو أن الطبيعية هي مصدر العدالة، إذاً (العدالة) هي أساس هذه النظرية، لذا يؤكد دعاة هذه النظرية على ان قواعد القانون الطبيعي تشكل بمثابة قواعد قانونية تجسد مبادئ العدالة، لذا هم يرون أن الطبيعة مصدرها الله تعالى وينبغي احترام تلك القواعد لأنها مقدسة، فهذه القواعد هي ليست من صنع البشر، وقد انتقد البعض هذه النظرية على اعتبار انها تفتقر لعنصر الجزاء المادي الضامن لتنفيذها والرادع لمن يخالفها.

٢–**نظرية العقد الاجتماعي:** وهي من أهم النظريات التي تبين الاساس القانوني للدولة، أول من أسس لهذه النظرية هو المفكر الانكليزي (توماس هوبز) سنة ١٦٥١م، لكن شاعت وتطورت على يد المفكر الفرنسي (جون جاك روسو) في كتابه العقد الاجتماعي سنة ١٧٦٢م، ملخص هذه النظرية هي أن الانسان في حياته الاولى قبل ظهور الدولة كان يعيش حرية كاملة، ونتيجة

لهذه الحرية ظهرت المصالح المتعارضة، على اعتبار أن الحرية ليست مطلقة ولابد أن تقف عند حريات الآخرين، وهنا اضطر الانسان التنازل عن بعض حرياته لضمان تنظيم تلك المصالح من خلال نظام اجتماعي جديد وهو عبارة عن عقد ارادي بين افراد الجماعة يتنازل للمجموع لأنشاء (الدولة) التي تقع عليها مهمة إدارة شؤونه وتنظيم مصالحه المتعارضة، وأن تضمن هذه الدولة الحقوق والحريات للافراد التي لم يتم التنازل عنها وهذا مايسمى بـ(العقد الاجتماعي)، وهنا يؤكد روسو أن الدولة يمكن أن تتأسس عن طريق القوة أو الاتفاق، فأذا كان تأسيسها عن طريق القوة تفقد الاساس القانوني لها، أما إذا كانت نشأتها عن طريق الاتفاق فهذا يقدم لنا تفسيراً وأساساً قانونياً للدولة، ولم تخلو هذه النظرية من الانتقاد، فمن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، كيف يتم ابراد العقد بين الافراد ولم توجد هيئة تمثل الدولة، بمعنى آخر من هم الافراد الذي يمثلون الدولة وعلى أي معيار يتم اختيارهم.

٣-**نظرية العقد السياسي:** هذه النظرية تختلف عن نظرية العقد الاجتماعي، ففي هذه النظرية الاتفاق لا يتم بين الافراد فقط، بل بين افراد المجتمع من جهة، وبين هيئة سياسية من جهة أخرى، ويترتب على هذا العقد أو الاتفاق حقوق وواجبات متبادلة بين الحاكم والمحكومين، وهنا يجب الاشارة إلى أن هذه النظرية هي أكثر واقعية من سابقتها، لأن السلطة موجودة قبل نشوء الدولة، والمثال على ذلك الاتفاق الذي حصل بين ملك انكلترا (جون) والنبلاء عام ١٢١٥م، وقد سمي هذا الاتفاق بـ(العهد الاعظم) أو (المكناكارتا).